

تقرير فجوة التكيف لعام 2020 الرسائل الرئيسية

موجز

لم يقتصر عام 2020 على انتشار الوباء فحسب، بل شهد هذا العام أيضاً ارتفاع درجات الحرارة بصورة قياسية وتأثيرات متزايدة لتغير المناخ: مثل الفيضانات والجفاف والعواصف وحرائق الغابات وأوبئة الجراد. بل إن ما هو أكثر مدعاة للقلق هو أنه بناءً على التعهدات الحالية بموجب اتفاق باريس، يتجه العالم نحو ارتفاع في درجات حرارة بمقدار 3 درجات مئوية على الأقل هذا القرن، والذي لن يؤدي إلا إلى تكثيف هذه الآثار.

إن اتخاذ إجراءات قوية من أجل تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري لهو أمر ضروري لتحقيق أهداف اتفاق باريس المتمثلة في إبقاء الاحترار العالمي في هذا القرن دون درجتين مئويتين والسعي إلى عدم تجاوز ارتفاع درجة حرارة الأرض 1.5 درجة مئوية. وهذا من شأنه أن يحد من التأثيرات على البلدان والمجتمعات المعرضة للخطر، ولكن لن يزيلها. ومع ذلك، نظراً للشكوك الحالية حول الجهود المبذولة للحد من آثار تغير المناخ، يجب على العالم أن يخطط ويمول وينفذ التدابير المناسبة للتكيف مع تغير المناخ لمجموعة كاملة من الزيادات في درجات الحرارة العالمية أو يواجه تكاليف وخسائر وأضرار خطيرة.

يعد التكيف - الحد من تعرض البلدان والمجتمعات للتأثر بتغير المناخ من خلال زيادة قدرتها على استيعاب التأثيرات والبقاء صامدة - ركيزة أساسية من ركائز اتفاق باريس. ويتطلب الاتفاق من جميع الموقعين عليه تخطيط وتنفيذ تدابير التكيف من خلال وضع خطط التكيف الوطنية، وإجراء الدراسات، ورصد آثار تغير المناخ، والاستثمار في مستقبل يكون مراعيًا للبيئة.

يخلص الإصدار الخامس من تقرير فجوة التكيف التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن مثل هذا الإجراء جاء متأخراً بعض الشيء عما ينبغي أن يكون عليه. ووجد أنه في حين أن الدول قد أحرزت تقدم بشأن التخطيط والتنفيذ، فإنه لا يزال هناك فجوات ضخمة، لا سيما فيما يتعلق بتمويل البلدان النامية ونقل مشاريع التكيف إلى المرحلة التي تحقق فيها تخفيضات حقيقية في مخاطر المناخ. ويجب تسريع التمويل العام والخاص للتكيف بشكل عاجل، في حين أن هناك حاجة إلى التنفيذ الأسرع في مشاريع التكيف.

ويركز التقرير بشكل خاص على الحلول القائمة على الطبيعة - الإجراءات المناسبة محلياً التي تعالج التحديات المجتمعية، مثل تغير المناخ، وتوفر رفاهية الإنسان ومزايا التنوع البيولوجي من خلال حماية النظم البيئية الطبيعية أو المعدلة وإدارتها بشكل مستدام واستعادتها. وستكون زيادة التمويل وتوسيع نطاق الحلول القائمة على الطبيعة أمراً بالغ الأهمية للمساعدة في تحقيق أهداف اتفاق باريس.

إجراءات التكيف أصبح الآن جزءاً لا يتجزأ من تخطيط السياسات في جميع أنحاء العالم.

- يعد اتخاذ إجراء بشأن التكيف أمراً بالغ الأهمية لتمكين الجهات الفاعلة العامة والخاصة من الاستعداد لتأثيرات تغير المناخ والاستجابة لها.
- اعتمدت 72% من البلدان أداة واحدة على الأقل لتخطيط التكيف على المستوى الوطني، في حين تعمل حالياً 9% من البلدان الأخرى على تطوير أداة واحدة.
- تعد معظم البلدان النامية خطط التكيف الوطنية، وهي آلية رئيسية لتعزيز التركيز على التكيف.
- تتناول ما يقرب من نصف وثائق التخطيط في البلدان المخاطر بشكل شامل، وتشمل أصحاب المصلحة المعنيين، وقد خصصت عمليات التخطيط المعمول بها.
- من المتوقع أن يستمر إحراز التقدم في تخطيط التكيف حيث أن إنكاء الوعي بشأن المناخ يؤدي إلى زيادة عدد المبادرات دون الوطنية.

مع ذلك، لا ينمو التمويل اللازم لتنفيذ هذه الخطط بالسرعة الكافية.

- يتزايد تمويل التكيف العام الدولي ببطء، ولكن لا توجد بيانات كافية لتحديد الاتجاهات في التمويل المحلي العام أو الخاص.
- تقدر تكاليف التكيف السنوية في البلدان النامية وحدها حالياً بحوالي 70 مليار دولار أمريكي. ومن المتوقع أن يصل هذا الرقم إلى 140-300 مليار دولار أمريكي في عام 2030 وإلى 280-500 مليار دولار أمريكي في عام 2050.
- ازداد الدعم متعدد الأطراف للتكيف بين عامي 2013 و2017 إلى 14.6% من إجمالي تمويل التنمية متعدد الأطراف. في المقابل، ازداد دعم التكيف الثنائي كحصة من إجمالي التمويل الثنائي للتنمية ببطء خلال نفس الفترة، من 4.6% إلى 6.1%.

التمويل الإضافي للتكيف أمر بالغ الأهمية لتعزيز التكيف والحد من تكبد الخسائر، لا سيما في البلدان النامية.

- ثمة تطورات مشجعة لوحظت في مجال التمويل. خصص صندوق المناخ الأخضر 40 في المائة من إجمالي محافظته للتكيف ويزيد بشكل متزايد من استثمارات القطاع الخاص. ولوحظ تطور مهم آخر هو الزخم المتزايد لضمان نظام مالي مستدام.
- ومع ذلك، نحن بحاجة إلى زيادة وتحفيز تمويل التكيف العام والخاص لتضييق الفجوة.
- إن إضافة أدوات جديدة مثل معايير الاستثمار المستدام ومبادئ الإفصاح المتعلقة بالمناخ وتعميم المخاطر المتعلقة بالمناخ في قرارات الاستثمار يمكن أن يحفز الاستثمارات في المرونة المناخية والتمويل المباشر بعيداً عن الاستثمارات التي تزيد من قابلية التأثر.

تنفيذ إجراءات التكيف آخذ في الازدياد، بيد أنه يقتصر على أدلة محدودة على الحد من مخاطر المناخ.

- منذ عام 2006، تم تنفيذ ما يقرب من 400 مشروع يتعلق بالتكيف تم تمويله من الصناديق المتعددة الأطراف التي تخدم اتفاق باريس في البلدان النامية، بدأ نصفها بعد عام 2015.
- في حين أنه نادراً ما تجاوزت المشاريع السابقة 10 ملايين دولار أمريكي، بلغ 21 مشروعاً جديداً منذ عام 2017 قيمة تزيد عن 25 مليون دولار أمريكي.
- وصل صندوق المناخ الأخضر، وصندوق أقل البلدان نمواً، وصندوق التكيف معاً إلى أكثر من 20 مليون مستفيد مباشر وغير مباشر وتدريب أكثر من 500,000 شخص على تدابير المرونة المناخية.
- يتم تنفيذ أكثر من نصف مشاريع التكيف المدعومة منذ عام 2015 في أقل البلدان نمواً وحوالي 15% في الدول الجزرية الصغيرة النامية.
- تركز غالبية المشاريع على القطاعات التي تتأثر أكثر بالمناخ، الزراعة والمياه، مع الجفاف وتقلب هطول الأمطار والفيضانات والآثار الساحلية من بين أكثر الأخطار المناخية شيوعاً.
- حددت المبادرة العالمية لرسم خرائط لتكيف ما يقرب من 1,700 مقالة تتناول بالتفصيل إجراءات التكيف في جميع أنحاء العالم، كان ثلثها في المراحل الأولى من التنفيذ. لم يبلغ سوى 3 في المائة عن تحقيق تخفيضات حقيقية في المخاطر المناخية التي تتعرض لها المجتمعات المحلية التي يجري فيها تنفيذ المشاريع.

هناك حاجة إلى مزيد من التنفيذ الأقوى لتجنب التخلف عن إدارة مخاطر المناخ، لا سيما في البلدان النامية.

- تمت الموافقة على بدء ما يقرب من 40 مشروعاً جديداً للتكيف بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وثمة 80 مشروعاً في مرحلة متقدمة من عملية الموافقة. ومع ذلك، فإن نقص المعلومات الأولوية عن النتائج الدائمة يثير مخاوف بشأن الفعالية.
- كما أن استمرار المستويات المرتفعة للانبعاثات العالمية يعني أن التنفيذ بالمعدلات الحالية قد لا يواكب المستويات المتزايدة للمخاطر.
- إن تعزيز القدرة على التكيف والمرونة في مواجهة تأثيرات المناخ - على سبيل المثال من خلال بناء القدرات والتمكين والحكم الرشيد وأنظمة الإنذار المبكر - يمكن أن يقلل بشكل ملحوظ من التعرض لمخاطر المناخ.

الحلول القائمة على الطبيعة، وهي واحدة من أكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة في محفظة التكيف، لديها القدرة على تقديم مساهمة كبيرة في التكيف مع تغير المناخ، ولكن هناك القليل من الخطط الملموسة والتمويل المحدود المتاح لها.

- في التكيف، يتم استخدام الحلول القائمة على الطبيعة بشكل أساسي لمعالجة الأخطار الساحلية والتهطل الشديد والحرارة والجفاف.
- يشير أكثر من نصف البلدان، بما في ذلك أكثر من 90% من أقل البلدان نمواً، إلى حماية الطبيعة بوصفها دافع مهم لتخطيط التكيف، وقد أضافت عناصر من الحلول القائمة على الطبيعة إلى مكونات التكيف في مساهماتها المحددة وطنياً بموجب اتفاق باريس ومع ذلك، فإن معظمها لم يصف سوى أهداف عامة ويشمل أقل من الثلث أهدافاً قابلة للقياس.

- يؤكد ما لا يقل عن 50% من الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، التي تضعها البلدان في إطار اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، على أهمية الحلول القائمة على الطبيعة في معالجة قابلية تأثر الأنواع والنظم البيئية بتغير المناخ والضغوط البشرية الأخرى.
- أشار تحليل أجراه أربعة صناديق رئيسية للمناخ والتنمية إلى أن دعم المبادرات الخضراء مع بعض عناصر الحلول القائمة على الطبيعة قد ارتفع على مدى العقد الماضي، وإن لم يكن كافياً.
- بلغ الاستثمار التراكمي لمشروعات التخفيف من وطأة تغير المناخ والتكيف معه في إطار الصناديق الأربعة 94 مليار دولار أمريكي. ومع ذلك، لم يُنفق سوى 12 مليار دولار من هذا التمويل على الحلول القائمة على الطبيعة. ويعد هذا جزءاً ضئيلاً من التمويل الكلي للتكيف والحفظ.
- ارتفاع تكاليف المعاملات في الحلول القائمة على الطبيعة يعني أنه يمكن تمويل القليل منها كمشاريع تجارية بحتة. ويمكن تعزيز وتنويع قاعدة تمويل الحلول القائمة على الطبيعة للتكيف من خلال نشر آليات مبتكرة تجمع بين مصادر التمويل العامة والخاصة.
- كما أن هناك حاجة ملحة لتهيئة الظروف والحوافز المطلوبة لتمكين وتشجيع وتسهيل تدفقات التمويل والاستثمار المحسنة.

من المتوقع أن تؤثر جائحة كوفيد-19 على قدرة البلدان على التخطيط والتمويل وتنفيذ إجراءات التكيف، مما يؤثر بشكل غير متناسب على البلدان والمجموعات السكانية الأكثر ضعفاً.

- في حين أنه من السابق لأوانه قياس المدى الكامل الذي سيؤثر به كوفيد-19 على عمليات التكيف العالمية، على المدى القصير، فإن الحاجة إلى إدارة الآثار المباشرة للفيروس على الصحة العامة وتداعياته الاقتصادية اللاحقة قد شهدت تراجع التكيف على جدول الأعمال السياسي.
- على المدى الطويل، من المرجح أن تفرض العواقب الاجتماعية والاقتصادية للوباء ضغوطاً إضافية على المالية العامة وقد تغير الأولويات الوطنية وأولويات المانحين لدعم العمل المناخي.
- يمكن أن تؤدي حزم التحفيز بشأن كوفيد-19 إلى تعافي أكثر مرونة لتغير المناخ وانخفاض الانبعاثات إذا تم تنفيذها بشكل جيد، لكن الحزم التحفيزية التي أُعلن عنها حتى الآن تفقد الفرصة إلى حد كبير.

الحد من انبعاثات الاحتباس الحراري سيقفل من الآثار والتكاليف المرتبطة بتغير المناخ، ولكن يجب على العالم أيضاً أن يخطط ويمول وينفذ تدابير التكيف مع تغير المناخ أو يواجه تكبد تكاليف وخسائر وأضرار جسيمة.

- إن تحقيق هدف إبقاء الاحترار العالمي في هذا القرن دون درجتين مئويتين لاتفاق باريس يمكن أن يحد من الخسائر المتكبدة في النمو السنوي إلى ما يصل إلى 1.6 في المائة، مقارنة بـ 2.2 في المائة لمسار ارتفاع درجات الحرارة لما يزيد عن 3 درجات مئوية.
- يجب على جميع الدول متابعة الجهود الموضحة في تقرير فجوة الانبعاثات لعام 2020 لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والذي دعا إلى التعافي من الوباء الأخضر والمساهمات المحددة وطنياً المحدثة التي تتضمن التزامات جديدة تصل إلى انبعاثات صفرية.
- لكن يجب على الجميع أيضاً التخطيط للتكيف - كمسؤولية أخلاقية تجاه تلك الدول الأقل مسؤولية عن تغير المناخ ولكنها الأكثر عرضة للخطر، وكقرار اقتصادي.
- التكيف مع تغير المناخ له معنى اقتصادي. قدرت اللجنة العالمية المعنية بالتكيف في عام 2019 أن استثمار

1.8 تريليون دولار أمريكي في تدابير التكيف سيحقق عائداً قدره 7.1 تريليون دولار أمريكي في التكاليف التي يمكن تجنبها والمزايا الأخرى.

- في حين تم إحراز تقدم في التكيف في جميع أنحاء العالم على مدار العقد الماضي، هناك حاجة ماسة إلى المزيد من الطموح والعمل، بدعم من قبل التمويل.